

خذوا النصف لكم !

الغريب في الامر ان بعض المعالجات لاحتجاج الى عياقة ولا الى اموال طائلة من الدول المانحة او غيرها. والاماذا يعني ان تبقى نوافذ مدرسة ابتدائية بلا زجاج في الشتاء البارد والصفى اللاهب لسنة دراسية كاملة، ماذ نسعي بقاء حفرة في وسط شارع يمر بها اعضاء مجلس بلدي و اعضاء مجلس محافظة ونواب في مجلس النواب المقر، ومع ذلك تبقى الحفرة ابدية صامدة معاندة انشغال المسؤولين بالقضايا الكبرى التي تهم مستقبل الوطن وتاريخه واجباله القادمة (ليكن الله في عونهم) . ماذا نسعي ان تكون مدينة كالحربية بكتافتها السكانية وامراضها المنتشرة، معتمدة على مستوصف بائس، المحفوظ فيه من يحصل على اقرص الصداق ؟ماذا يعني ان تقف عاجزا عن حلول

مشكلات صغيرة جدا ، يطرح حلولها المواطن يوميا في سيارات الكبا والمقاهي والجلسات العائلية ، في حين يتعقد لحل المشكلة المعنية ، مؤتمرا له اول وليس له آخر بخبراته ومحلليه واصحاب الحل والربط والمطالعين على الشأن العراقي ، ليخرجوا في محصلة الامر بجملته من التوصيات المصاغة بلغة ركيكة ، فيما تبقى الحفرة في مكانها والمدرسة بلا زجاجها والمياه على تلونها والمستوصف الصحي على معاناته من انعدام الادوية الضرورية لعلاج الاطفال على اقل تقدير . يقول ماركيز الروائي الكولومبي في احد لقاءاته الصحفية (الواقع غريب من الخيال)، وهذا ما يحدث عندنا بالكامل والتمام ، مجالس بلدية كثيرة الكلام قليلة العمل ، مجالس

محافظات يتصارعون على لون الكرسي وحجمه وامتيادته وطائفته ، اعضاء مجلس نواب غارقون في الخاصصة وكأنها قدرهم السياسي الوحيد، او كأنها الآلية الوحيدة التي تتيح لهم البقاء في المكان الذي هم فيه الآن، مشاكل بلا حلول من كهرياء وماء وواقع صحي وأخرى تريبوية واجتماعية يعانى منها المواطن منذ ان يواجه فجر يومه ذاهبا الى عمله . لن نتكلم عن الاعمال الاستراتيجية فهذه قضية لانفقه بها كثيرا ولا نعرف متى تبدأ ومتى تنتهي . نحن نتحدث عن خدمات صغيره جدا ، قدر احلام المواطن العراقي الفقير والبسيط ، خدمات تستطيع ان تقوم بها منظمات خيرية عراقية او عربية او دولية .

حتى قضية الفساد الاداري كانت ستكون مقبولة الى حد ما لو كانت نصف السرقات تذهب لخدمات المواطن البسيط ، ونيابة عن المواطن ، اقول ، سيسكت عنها لو كان يحصل على الطاقة الكهربائية نصف اليوم ، وسيسكت لو لم تكن معظم مناطق البؤس مازالت تشرب الماء الملوث بالامراض : وكان سيسكت لو ذهب الى مدرسة اولاده ويراهم نظيفة واسعة وتوفر فيها نصف المطلوب لعملية تعليمية وتربوية ، كان سيسكت لو وجد في منطقته ناديا رياضيا يجمع الشباب بدل تركهم لاصحاب (الضمائر الشريفة) لاستخدامهم في اعمال ابعد ماتكون عن تفكيرهم ووطنيتهم . اعطونا النصف وخذوا الباقي حتى نقول فيكم قولا طبيا والسلام عليكم.

مدينة الحرية: مياه آسنة وظلام دامس واكتظاظ سكاني وأحلام مبهضة

مدينة خارج التاريخ، ذلك هو الانطباع الاول الذي تتركه في ذاقتك البصرية المشاهد الاولى عند مدخل مدينة الحرية المنسية والواقعة على حافات شمال العاصمة . مدينة مكتظة بالبنائيات ومجاري المياه الطافحة والمشكلات التي ظلت عاقلة في اذبالها، منذ دقت فيها الطابوقة الاولى في زمن الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم . ومكتظة ايضا بعالم من الفقر والحاجة ، ليس لمتطلبات الحياة العادية من اجل البقاء على قيد الحياة

بغداد / ايناس طارق

تصوير / مهدي الخالدي ، وانما لكل المتطلبات التي يمكن ان يتخيلها من يلحم بحياة نصف متحضرة ونصف منتحمة الى القرن الواحد والعشرين ، في بلد يسده الجميع على انه يعيش فوق بحيرة من النفط ، فيما يغرق فقراء هذا العراق بالمياه الآسنة والظلام وانعدام الكهرباء والأمراض التي تباع ادويتها في صيدليات الاطفة ! هكذا استغرق وقتنا في السيطرة الامنية الموجودة امام المدخل الرئيسي المؤدي الى شارع مدينة الحرية اكثر من نصف ساعة، وبعد ان اجتزنا السيطرة توجهنا الى مقر السرية الاولى للجيش العراقي لمساعدتنا في انجاز مهمة التحقيق الصحفي عن المدينة المكتظة بالسكان والفاقة الى ابسط الخدمات، وهو ما يبدو جليا منذ الوهلة الاولى لدخولك المدينة وتحويلك في شوارعها وازقتها الضيقة وقصص اهلها الغريبة.

الوضع الأمني

في البداية كان من الصعب لقاء المسؤولين العسكريين بسبب اجتماعهم مع قيادات القوات الامنية المنتشرة في المدينة بكتافة ، وأثناء ذلك سمح لنا الرائد حسين عذاب بالحديث معه حول بعض النقاط الرئيسية، خصوصا ما يتعلق بالجانب الأمني، والانتشار

المكثف لقوات الجيش والشرطة. فالخطوط العريضة لنجاح خطة فرض القانون واضحة الملامح عند مدخل المدينة الاربعة بعد ان كان الدخول الى المدينة يمر عبر مدخل واحد فقط ، وواضح عذاب ، امر السرية الاولى المكثفة بحماية المدينة : لقد تغير الوضع الأمني كثيرا عما كان عليه في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ . فقد عدنا في الفترة الاخيرة عدة لقاءات مع قائد عمليات بغداد ورجال الدين الذين يظنون (ديواني) : هكذا استغرق السنوي والشمعي) وممثل عن وزارة المهجرين والمهجرين واتفقتنا على ضرورة تعويض العوائل المهجرة . وأكد عذاب: لم تتعرض العوائل المهجرة التي عادت الى المدينة والبالغ عددها ٦٢٠ الى اي تهديد امني او محاولات اعتداءات وأنا مسؤول عن كلامي هذا . وتم تنفيذ الامر الديواني رقم (١٠١) بأخراج المهجرين على املاك المهجرين خلال مدة اسبوع او اسبوعين فقط ، لكننا لاننكر وجود صعوبات تواجه القوات الامنية، لان الجميع يعلم ماواجهته مدينة الحرية من اضطرابات امنية كبيرة، وهذا ما انعكس على الطابع الأمني والعسكري الواضح في المنطقة، وهناك عدة عمليات عسكرية تقوم بها قوات الجيش بالتعاون مع المواطنين للقبض على الارهابيين وعصابات السرقة التي تركزت نشاطها السابق ولجأت الى

السرقة لاشباع رغبات شاذة. ومنذ شهر تموز ٢٠٠٨ قمنا ببعدهات في المدينة استغلنا من خلالها القبض على الكثير من المجرمين والارهابيين والخارجين عن القانون، وسبحانوا الى القضاء حسب الاصول . وقد طلب اهالي منطقة الحرية منع الدراجات النارية من السير في المنطقة لان البعض، لانساف يستخدمها لارتكاب اعمال اجرامية وسرقة المواطنين. وتم حجز ١٥٠ دراجة نارية مقابل حصول اصحابها على وصولات استلام. وقد اتخذنا عدة اجراءات امنية لحماية الاسواق وذلك بعدم السماح بوقوف السيارات عشوائيا، وفيما يخص عودة العوائل المهجرة يؤكد عذاب ان اغلب العوائل متضررة ولم تحصل على اي تعويضات مالية، وقدما عدة كشوفات جراء ذلك ولكن لافائدة، وبدورنا عدنا عدة اجتماعات مع شيوخ العشائر (سكنتنا) لجنة حل النزاعات لتسهيل مهمة عودة المهجرين الى مناطق سكناتهم . وهذا الاتصال المباشر بالاشراف الإئمني والعلاقات الطيبة مع المواطنين ساعدنا في الوقت الحاضر على فتح اربعة منافذ لدخول منطقة الحرية وهي منفذ منطقة الكاظمية، حي العبد، الشعلة، اضافة الى مدخل الحرية الرئيسي. وجميع هذه المنافذ مؤمنة عن طريق استخدام أجهزة حديثة للكشف، وبخصوص العوائل التي

لم تعد لحد الآن رغم تحسن الوضع الامني في المنطقة، أكد عذاب ان بعض العوائل لم ترغب بالعودة لاسباب خاصة بها، وليس لتعرضها الى تهديد، انما فضلوا البقاء في المناطق الجديدة التي هاجروا اليها وأجروا منازلهم المكلفة بحريتهم واختيارهم دون اية ضغوطات . عائلة الحاج ابو ترضى، عادت من التهجير قبل ستة أشهر وكانوا قد تركوا المنطقة بسبب تهديدات وصلت الى حد قتل شقيق الحاج ، الذي كان يعلق صورة مؤطرة بوشاح اسود للشهيد ، الذي يقول الحاج عنه ، انه لا يعلم سبب قتله ، فلم يكن منتحما الى اي جماعة سياسية او عسكرية. ولم يكن موظفا كبيرا في الحكومة ولم يكن عسكريا ولم يؤذ احد في المنطقة . ويضيف الحاج : ولكن الآن الظروف الامنية ساعدتنا بالعودة. وبحماية الجيش العراقي الذي قدم لنا التسهيلات والتطمينات بعدم التعرض لنا مستقبلا من اية جهة، وهذا ما حصل فعلا. ولم يكن جيران واصدقاء عائلة الحاج اقل تعلقا بعودتهم عندما استقبلوا عودتهم بالزغاريد والحوليات وتقديم الطعام لمدة اسبوع كامل حتى استقر وضع عائلة الحاج ابي ترضى. وهذا نموذج لقصة تكررت مئات المرات في هذه المنطقة التي حاول الطائفون من كل حذب وصوب ان يفتنوا نسيجها العائلي والاجتماعي.

واقع أسواق المدينة

تجولنا في السوق بصحبة قوات من الجيش بعد اصرار الملازم علي حسين على ذلك لتوفير الامن لفرقنا الصحفي. منظر سوق الحرية الكبير المقد بين محلاتين ، يثير الشفقة هنا فالتجاوزات من قبل اصحاب المحلات والبسطات على طول الطريق والرصيف ، مما شكل سببا لفوضى الازدحامات في السوق وعلى الشارع الرئيسي الداخلي للمنطقة. وما ساعدنا من تبريرات من اصحاب المحال التجارية المطلة على الشارع العام والشوارع الفرعية لايبشر بالخير. مهند صاحب مطعم شمري ، يعلم بانه متجاوز على الشارع العام ولكن يتسائل: متى يتم رفع هذه التجاوزات من قبل امانة بغداد ؟ ويطلب مهند الامانة والمجلس البلدي برقع على التجاوزات دون تمييز بين بسيطة وبسطة او محل ومحل، ولكن ان يحاسب محل ويترك لانه لا على قرابة من اعضاء المجلس البلدي فهذا غير وارد بناتنا وليس عدلا ؛ بينما علق صلاح بانع خضرة على الرصيف



المنطقة بقيادة الرائد حسين عذاب امر السرية الاولى على مطالبة المجلس البلدي لمنطقة الشعلة ومدينة الكاظمية بضرورة الاهتمام ، وشمول مدينة الحرية بالتبليط. لكن ما يحدث ان المجلس البلدي لدية الشعلة يصب كل اهتمامه على مدينة الشعلة ويترك مدينة الحرية. والسبب في هذا الامل هو عدم فصل المجلس البلدي مدينة الحرية عن مدينة الشعلة، وازداد امر اللواء ان الاوضاع الامنية المتوترة في المنطقة التي جعلت الجيش العراقي وقوات الشرطة مهتمة بطرف المدينة بالتعاون مع المجلس البلدي مدينة الحرية.

آراء المواطنين
يقول المواطن محروس جبار من سكنة محلة (٤٢٨) بمتكتم رؤية الشوارع الداخلية كيف هي مدمرة ومحفورة من وسط الشارع منذ عام ٢٠٠٧ وحتى هذا الوقت. ولا نحصل من المجلس البلدي غير العود التي لاتنفذ. لقد طغ الكيل من هذا الامل بلدية الحرية. وبعد تجاوز هذه المحلة توجهنا الى محلة (٤٢٨) وشاهدنا سيارات تقوم برمي الاسفلت وتبليط الشارع واستطفا الحديث مع المهندس حيدر المشرف على التنفيذ والعمل حيث قال: لقد تم انجاز نسبة كبيرة من العمل بتبليط شوارع محلة (٤١٦) والتي تقدر كلفتها بمليار دينار عراقي ومن يقوم بذلك المجلس البلدي مدينة الشعلة.

ومدينة الحرية تضم عددا كبيرا من المدارس منها مدرسة (المجد، العدالة ، حليلة) والكثير من المدارس الاخرى. ولكن الخلل الملحوظ فيها لا يمكن حطها جيدا لانها لم تعمر وانما بقيت محطمة الزجاج، والواجهة مدمرة بتقويع الرصاص، والبنية التحتية منتهية الصلاحية. اما المدارس التي كان يحطها او فر، ولها حصة من الاعمار فلم يكن اعمارها يتجاوز اكساء الشبابيك بالزجاج وطلاء الجدران فقط ، اما الابواب الخاصة بالماء فعلى حالها وهذا الكلام نكر على لسان الملازم الاول علي حسين وبعض سكان المنطقة

ملاعب الرياضة
تضم المدينة ثلاثة ملاعب رياضية ، الملعب الخاص فقط مجهز بتجهيزات الالعاب الرياضية وبعض القاعات لممارسة الرياضة، اما الاثنان الاخران فالأرضية منهما غير جيدة ولا تصلح ان تكون ملاعب رياضية. وعلى الرغم من اعداد السكان المتزايد والذي يفوق اعداد سكان منطقة الشعلة، لكن لم يتم انشاء اكثر من ثلاثة منزهات صغيرة لاتفي بحاجة ورغبة الاطفال

الصغار، فألعابها قليلة جدا وغير مجهزة كبقية المنزهات الاخرى. وفي يوم زيارتنا الى منطقة الحرية كان سكان المنطقة مستائين كثيرا بسبب انقطاع الماء المتكرر كل يوم واخر، ولأحد يعلم السبب في ذلك. يقول سلمان راضي من سكنة محلة، ٤٢٢، الماء ينقطع يومين بالاسبوع وعندما ياتي لاستطبع الحصول عليه الابعد سحبه بالبخة (الماطور الكهربائي). ولاتعلم الاسباب بينما قال سالم محمد من محلة٤١٦ كلما نراجع المجلس البلدي لمنطقة الحرية، وتقدم شكوى ضد انقطاع الماء المستمر، يجيبوننا بان الامر علاقة لهم به وانما اسالة الماء.

المراكز الصحية
يقول المواطن ساهر عودة من محلة ٤٢٨ ان الكثافة السكانية لمدينة الحرية كبيرة جدا ولا يوجد فيها غير مركز صحي واحد (مركز الحرية الصحي). هو الفاقد لكل المستلزمات والشروط الصحية، اضافة الى ارتفاع اسعار تذاكر العلاج، وبدون صرف الادوية انما فقط انواع معينة من المسكنات. وغالبية المرضى المراجعين هم من سكنة المحال السكنية الباقية وتشمل صحية اخرى او مستشفى سكان منطقة الحرية الذي مع الاسف لم يكن متواجدا مما اضطرنا الى الاتصال الهاتفي برئيس المجلس البلدي مدينة الحرية عدنان القرشي، للاستفسار عن عدة نقاط اساسية تتعلق بمدينة الحرية. ما يخص صحة المعلومات التي تؤكد ان المجلس البلدي مدينة الشعلة يقدم الاموال الخاصة باعمار المدينة وتبليط الشوارع، والمجلس البلدي مدينة الحرية هو من يقوم بصرف تلك الاموال .

قال عدنان القرشي هذا الكلام غير صحيح، والمجلس البلدي مدينة الحرية هو فقط جهة رقابية اشرافية على تنفيذ المشاريع لاغير. وفيما يخص تبليط الشوارع والارصفة كل محلة نراها تحتاج الى التبليط والتطوير تقدم المقترحات وحسب الامة. وكل عام تقدم المشاريع المهمة والتي تحتل الاولوية في سرعة الانجاز. وهناك عدة محلات تم انجاز التبليط فيها ومن هذه المحلات السكنية ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٤، ٤٢٤، ٤١٦، اضافة الى استمرارنا عملنا في انجاز الاعمال الاخرى. اما بالنسبة الى اعمار المدارس استدرق القرشي بالقول: هناك جهات عديدة تقوم باعمار المدارس منها مجلس محافظة بغداد ،

منظمات دولية ، والاعمار يكون حسب الاولوية للمدارس المتضررة. والامر يحتاج الى الثاني والترتيب في الانجاز لضمان صحة العمل. اما بخصوص اسباب انقطاع الماء المستمر عن المنطقة، فادى الى تدمير المواطنين الساكنين فيها، وعلق القرشي عن هذه الظاهرة بالقول: مسألة انقطاع الماء هي مشكلة عامة تشمل جميع العراق وليس فقط منطقة الحرية. وهذا الامر يعود الى اسالة الماء وليس المجلس البلدي. كل ما نستطيع تقديمه هو مد شبكة انابيب جديدة. وقد فعلنا ذلك في محلة ٤٢٦، ٤٢٨، وأشار عدنان القرشي رئيس المجلس البلدي ان تدمير المواطنين من ارتفاع اسعار النفط والغاز التي تباع لهم من قبل المجلس المحلي لمدينة الحرية والتي تتجاوز ٥.٥٠٠ دينار فقط، ملاذا لا يحسب المواطن اجور النقل واجرة العمال التي لاتتساوي الالف دينار ، لان المبلغ الرسمي لايتجاوز ٥.٥٠٠ دينار. اما ما يخص التجاوزين في الاسواق والشوارع العامة، أشار القرشي الى ان الشباب العاطل عن العمل يملؤون الشوارع والمقاهي، فما العمل اذا اراد فتح (بسيطة) على الاسفلة. وعلى الرغم من ذلك نقوم بجولة ميدانية بين الحي والآخر لرفع تلك التجاوزات. وهناك اتفاقيات عديدة مع منظمات دولية عاملة في مجال حقوق الانسان لتوفير فرص عمل للشباب العاطلين، وبخصوص العوائل المهجرة العائدة الى مدينة الحرية علق القرشي بالقول: هناك مايقارب ٢٣٥ عائلة (نازحين) الى مدينة الحرية من مناطق بغداد المختلفة، قام المجلس البلدي بتقديم الخدمات كافة اضافة الى تقديم اوراقهم الاصولية الى وزارة الهجرة والمهجرين للحصول على مساعدات مالية، والحصول على المنحة المالية البالغة مليون دينار عراقي للعوائل المهجرة. والكثير منهم استلم هذا المبلغ. وحاليا يقوم المجلس البلدي باجراء احصائية للوقوف على عدد الارامل الساكنين في المنطقة من اجل شمولهم برواتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وأخيرا قال عدنان القرشي رئيس المجلس البلدي لمنطقة الحرية : نتمنى ان تأخذ منطقة الحرية استحقاقها من جوانب الاعمار كافة كمشاريع التربية، الصحة، الخدمات، وغيرها فالدية بحاجة الى انشاء مستشفى، وحاليا تم استكمال اكثر من نسبة ٧٠٪ من المواقف الاصولية لانشاء هذا المستشفى الذي يكون بسعة ٤٠٠ سرير. هذا المستشفى سوف يكون افضل انجاز يقدم لاهالي منطقة الحرية.

